تبارك وتعالى وقد وقع فيه كثير والعياذ بالله تعالى فقالوا بالتجسيم
والتشبيه والجهة اخذا بظاهر قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى لما خلقت بيدي اي بنعمتي من في السماء فيأول
الاول الرحمن على الملك استولى في قوله قد استوى بشر على العراق
من غير سيف ودم مهراق اي قد استولى بشر ويأول الثاني في
بعني لما خلقته بقدرتي لان اليدين آلة القدرة فكنا بهما عنها
مجازا ويأول الثالث بعني من في السماء امره وحكمه لان العرش
مستقر الاوامر والاحكام كما ذكر ذلك في محله وبالجملة فما جاء
في الكتاب العزيز والسنة مما يوهم شيأ مستحيلا في حقه تعالى
وتقدس يؤول وهذا اي التاويل مذهب الخلف رضي الله تعالى
عنهم وهذا احكم اي اقطع النفي للشبهة واختار السلف رضي الله
تعالى عنهم في هذا التسليم والتفويض اي قالوا ما جاء من ذلك
نؤمن به ونفوض معناه الى الله تعالى ونقول هو تبارك وتعالى
اعلم بتاويل ذلك مع اعتقادنا انه تقدس وتعالى ليس بجسم
ولا جوهر ولا عرض فلا تحويه جهة ولا مكان ولا يشغله
شان عن شان ليس كمثله شيء وهو السميع البصير واعلم
ان الفرق بين الجسم والجوهر والعرض مما ينبغي تنبيه فالجسم
هو الذات التي لها صورة تدرك بالحواس والجوهر احتر
عن ذلك فانه يشمل الجسم المدرك ويشمل الحادث الذي لا

يتجزأ

٢١

وبه قال ابو حنيفة واحمد وعن الاوزاعي والشعبي انهما جميعا
فرض **فصل** واذا حضر الامام بعد دخول وقت او في
التشهد الاخير فهل يستحب انتظاره امر للشافعي قولان
اصحهما يستحب وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك يكره وقول
للشافعي واذا احدث الامام فهل له ان يستخلف قال ابو حنيفة ومالك
واحمد نعم وللشافعي قولان اصحهما صحة الجواز واذا سلم الامام وهو
كان في الماموميين مسبوقين فقد مر ان يتم بهم الصلاة ويجوز
في الجمعة بالاتفاق في غير الجمعة في مذهب الشافعي اختلاف تصحيح
واضطراب نقل والاصح في الرافعي والروضة المنع والصحيح في
شرح المهذب والتنبيه الجواز وامر باعتماده والعمل عليه ولو نوى
الماموم مفارقة الامام من عذر لم تبطل صلاته على الراجح من مذهب
الشافعي وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك تبطل **فصل**
وتفقوا على انه اذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهما طريق او نهر صح
صح الاقتداء وان اختلفوا فيما اذا كان بين الامام والماموم نهر او
او طريق فقال مالك والشافعي يصح وقال ابو حنيفة لا يصح ولو صلى
في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصفوف
فقال مالك والشافعي واحمد لا تصح وقال ابو حنيفة في المشهور عنه
يصح **فصل** واتفقوا على الجواز اقتداء المتنفل بالمفترض

Copyright © King Saud University